### السوق يتفاعل مع السلبي وحيادي مع الإيجابي

# «الاستثمارات الوطنية» ترصد أداء البورصة بـ 2015.. عام اللااستقرار

رصد تقرير شركة الاستثمارات الوطنية اداء السوق في العام الماضي. وقال: اختتم سوق الكويت للأوراق المالية تعاملاته من عام 2015 على تراجع في مؤشراته العامة وذلك قياسا الى نهاية العام 2014 حيث تراجع المؤشر السعري بمقدار 920,6 نقطة بنسبة 14,1٪ والمؤشر الوزني بمقدار 57,2 نقطة بنسبة 13,0٪ ومؤشر NIC50 بمقدار 563,6 نقطة بنسبة 11,2٪ ومؤشر كويت 15 بمقدار 159,5 نقطة بنسبة 15,0٪ وكذلك الحال بالنسبة للمتغيرات العامة انخفض المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة والقيمة المتداولة بنسبة 19,1٪ و35,2٪ على التوالي، هذا وبلغ المتوسط اليومي للقيمة المتداولة 15,8 مليون دينار خلال عام 2015 مقابل 24,4 مليون دينار لعام 2014. من وجهة نظرنا نرى ان حركة السوق خلال عام 2015 كان عنوانها التذبذب وعدم الاستقرار والتي ألقت بظلالها على طبيعة تعاملات السوق بحيث يتفاعل طرديا مع الانباء السيئة وحياديا مع الاحداث الايجابية، فانخفاض نشاط التداول في السوق الكويتي ما هو الا انعكاس لتراجع ثقة المستثمرين في بورصة الكويت نتيجة العناصر السلبية المحيطة بالسوق، أبرزها كانت التأثيرات السلبية الناتجة عن الانخفاضات المتتالية لأسعار النفط، وتأثير ذلك على الاقتصاد المحلي بشكل عام، ولعل هذه العلاقة بين الاقتصاد الكلي وأسعار النفط يمكن التقليل من آثارها السلبية من خلال تطبيق استراتيجية تضمن تنويع مصادر دخل الدولة على المدى الطويل، وهو الأمر الذي أكد عليه الخطاب السامي في كلمته بمناسبة افتتاح دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الامة ليعبر عن قلقه من انخفاض أسعار النفط العالمية وانعكاسه على ميزانية الدولة ومطالبته للحكومة والبرلمان الى المسارعة لاتخاذ تدابير واجراء اصلاحات اقتصادية لمواجهة هذا التراجع في الايرادات النفطية للدولة، وأهمية ايجاد مصادر أخرى للدخل في البلاد.

البورصة الكويتية مرت بواحد من أصعب الاعوام في 2015.فهل يكون هذا العام افضل؟ (محمد خلوصي)

**وصول المؤشر العام لأدنى قاع لم يصله خلال تصحيح الأزمة المالية**

#### الأداء العام للسوق

انهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملاته للعام 2015 واقفل عند حاجز 5,615 نقطة وهي ذات مستويات المؤشر في يوليو 2004، مر السوق هذا العام بمجريات عديدة لأدائه حيث فقد السوق من قيمته السوقية ما يزيد على 3,3 مليارات دينار ، ووصول المؤشر العام الى قاعه خلال الفترة والبالغة 5,571 نقاط والذي لم نصل اليه حتى من خلال عملية التصحيح الأعنف خلال فترة 2009/2008 التي فقد فيها السوق ما يزيد على 22 مليار دينار ، وذلك نتيجة للتدهور الجديد في أسعار النفط الخام وعوامل أخرى خارجية منها أو داخلية. هذا ومن خلال النظر الى مستوى السيولة خلال العام ومقارنتها مع السنوات العشر السابقة نجد أن عام 2015 يعتبر عاما استثنائيا من حيث القيمة المتداولة وتوقيتها، فمعدل قيمة التداول اليومي في هذه السنة بلغ ما يقارب 15,8 مليون دينار حيث لم يشهدها السوق خلال السنوات الماضية والتي تعتبر في نفس الوقت قريبة مع مستويات عام 2001 (14,5 مليون دينار) وهو امر يعبر عن معضلة جوهرية في عمق السيولة اذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار الفروقات الكبيرة في معدلات التضخم أي ان مبلغ 16 مليون د.ك بوقتنا الجاري يساوي أقل بكثير من ذات المبلغ في عام 2001 وكذلك في عدد الشركات المدرجة في عام 2001 والتي كانت لا تتعدى 90 شركة وبقيمتها الرأسمالية ـ 8,5 مليارات دينار فقط ـ كما كان يبلغ المؤشر السعري 1,709 نقطة.

**انسحاب شركات لفقدان ميزة الإدراج.. وحوكمة مجالس الإدارات**

**مع احتساب التضخم.. حجم السيولة أقل بكثير من 16 مليون دينار**

أما من ناحية التوقيت الزمني فوجدنا عند مراجعتنا للمعدل اليومي لمستوى السيولة على فترات الربع سنوية في السنوات الماضية بأن هناك تحسن في أداء السيولة المتداولة في الربع الأخير من كل عام عند مقارنتها مع الربع الثالث – باستثناء عام 2013 ـ الا أن في هذه السنة قد تم كسر القاعدة ليكون معدل التداول اليومي متقارب في الربعين الأخيرين، حيث بلغ 22,2 مليون دينار للربع الأول و16,6 مليون دينار للربع الثاني و12,5 مليون دينار للربع الثالث والرابع في نفس المستوى.

#### السيولة ضعيفة

ولعل هذا الجفاف الحاد في سيولة السوق لم يكن مصدر قلق للمستثمرين فقط بل انعكس الحال ليشمل ادارات الشركات المدرجة لتعلن 4 شركات عن انسحابها الاختياري من السوق خلال عام 2015 و4 شركات أخرى في عام 2016 حيث لم تعد ميزة الادراج قادرة على توفير سيولة كافية لتداول أسهمها ناهيك عن متطلبات هيئة أسواق المال في حوكمة مجالس ادارتها وتسديدها لرسوم السوق السنوية ووجود الجدوى الاقتصادية من ادراجها. ولكن السؤال الذي يجب طرحه في هذا الشأن هو هل استمرار ظاهرة الانسحاب من السوق لاسيما أن هناك شركات في مجاميع استثمارية كبيرة أعلنت عن نية انسحابها يعتبر أمر مستحق أو غير مستحق. برأينا يمكننا القول بأن بعض الانسحابات أمر مستحق للشركات المتعثرة وذات القيمة الرأسمالية الصغيرة والآخر ضار بالسوق وغير مستحق للشركات التشغيلية وذات قيمة رأسمالية كبيرة مع معدلات دوران أسهم جيدة.

وبالرجوع الى أداء السوق خلال العام فقد كان سلبيا بشكل عام وذلك تزامنا مع أداء الأسواق الاقليمية، وحول أسباب هبوطه فقد كانت عديدة الا أن استمرار هبوط أسعار النفط الكويتي منذ يونيو 2014 كان العامل الرئيسي لهذا التراجع حيث وصل سعر النفط الى مستوى 28 دولار للبرميل في ديسمبر 2015 وهي مستويات سعرية تعود بنا الى فترة يوليو 2004، وعلى ضوء هذا التراجع أعلن وزير المالية الكويتي في شهر يوليو 2015 بتحقيق أول عجز مالي منذ 16 عاما يقدر بقيمة 2,3 مليار دينار في السنة المالية 2015/2014 وتوقع بأن يستمر هذا العجز في السنة المالية 2016/2015 وذلك على أساس سعر مقدر للنفط عند 45 دولارا للبرميل، اذ أقر بصعوبة الوضع الحالي من الناحية المالية وضرورة التفكير جديا في بدء عمليات الاصلاح المالي في ظل تطورات الأوضاع في سوق النفط العالمي، ولعل الأوضاع التي أشار لها الوزير قد تتمثل في وفرة المعروض خصوصا بعد دخول الانتاج الايراني للسوق من جهة وتسابق دول أوبيك وغيرها في زيادة الانتاج من جهة أخرى، ومن ناحية الطلب تمثلت الأوضاع في تجدد المخاوف من ضعف الطلب بفعل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وذلك بعد اعلان الصين عن تراجع وتيرة تسارع نموها الاقتصادي كثان أكبر اقتصاد في العالم.

#### تسلسل

هذا ومن منظور العوامل الأخرى الخارجية والتي أثرت على نشاط السوق طوال العام سواء الاقتصادية منها أو السياسية يمكن سردها في تسلسل زمني خلال العام، ففي نهاية شهر مارس بدأت العمليات العسكرية في اليمن والتي نتج عنها حالة من التشاحن السياسي بين قوى اقليمية في منطقة الشرق الأوسط لتشكل مؤثر سلبي مؤقت على نفسية المتداولين وعليه تراجع السوق نحو 154 نقطة في جلسة تداول 26 مارس 2015 ولكن سرعان ما اختفى تأثير هذا الحدث بصورة سريعة، الا أن هذا العامل وتذبذب أسعار النفط العالمية عاملان مؤثران مثبطان لتفاعل السوق مع المؤشرات الايجابية في تلك الفترة والتي تمثلت في أرباح الشركات السنوية وتوزيعات البنوك والشركات التشغيلية، ومع استمرار المعطيات السلبية السابقة وظهور أزمة الديون اليونانية على السطح من جديد، تراجع السوق بعدها بصورة تدريجية على مستوى المؤشر العام أو قيم التداول، حيث كسر المؤشر السعري نزولا مستوى 6,000 نقطة في تاريخ 23 أغسطس، وذلك كنتيجة للهبوط الحاد للأسواق العالمية وذلك على اثر استمرار تراجع الأسهم الصينية بشكل كبير، نتيجة خفض البنك المركزي للصين من قيمة اليوان في محاولة لتعزيز صادراته. ومع انخفاض أسعار النفط العالمية في شهر اكتوبر أعلن صندوق النقد الدولي عن توقع العجز لميزانيات دول الخليج خلال 5 سنوات القادمة، وأنه يتعين عليها أن تتأقلم مع الواقع الجديد الناجم عن انخفاض اسعار النفط، مع الاقتراح بخفض الانفاق العام وتنويع مصادر الدخل، ليشكل كعامل سلبي آخر ألقى بظلاله على نفسية المتداولين.

● التفاصيل الكاملة لتقرير «الاستثمارات» على الموقع الإلكتروني لـ«الأنباء»

### الأرقام القياسية للعام 2015

شهد العام 2015 العديد من الأحداث المؤثرة سواء من الناحية الاقتصادية او السياسية كان لها الاثر البالغ على توجه السوق سواء من ناحية مؤشراته أو متغيراته العامة، ونسرد في النقاط أدناه بعض من الارقام القياسية التي تحققت خلال ذلك العام:

● تم تداول أكبر قيمة متداولة في يوم 20 يناير 2015 بقيمة بلغت 49,1 مليون دينار ، بالمقارنة مع أعلى قيمة تداول في العام قبله والتي بلغت 64,2 مليون دينار كويتي بتاريخ 30 ديسمبر 2014.

● أما بالنسبة لأدنى قيمة متداولة فقد بلغت 6,2 ملايين بتاريخ 7 يوليو 2015، بالمقارنة مع ادنى قيمة تداول في العام قبله بقيمة 5,2 ملايين دينار كويتي وذلك بتاريخ 6 يوليو 2014.

● وصل المؤشر السعري لأعلى مستوى 6,755,1 نقطة يوم 8 فبراير 2015، وارتفع المؤشر السعري لأعلى مستوى خلال يوم واحد بمعدل 100,3 نقطة بتاريخ 29 مارس 2015، بينما كان أشد انخفاض للمؤشر السعري في يوم واحد بمعدل 154,0 نقطة بتاريخ 26 مارس 2015، فيما كان المؤشر السعري عند أدنى مستوى له بتاريخ 20 ديسمبر 2015 عند مستوى 5,571,9 نقاط، وبهذا يصبح الفرق بين أعلى مستوى للمؤشر السعري بشهر فبراير وأدنى مستوى له بشهر ديسمبر هو 21,2٪.

● وصل المؤشر الوزني لأعلى مستوى يوم 24 فبراير 2015 حيث أقفل عند مستوى 457,7 نقطة، وارتفع المؤشر الوزني لأعلى مستوى خلال يوم واحد بمعدل 9,3 نقاط بتاريخ 29 مارس 2015، فيما كان المؤشر الوزني عند أدنى مستوى له بتاريخ 29 ديسمبر 2015 عند مستوى 379,3 نقطة.

● وصل مؤشر كويت 15 لأعلى مستوى يوم 24 فبراير 2015 حيث اقفل عند مستوى 1,116,9 نقطة، مؤشر كويت 15 لأعلى مستوى خلال يوم واحد بمعدل 27,4 نقطة بتاريخ 29 مارس 2015، فيما كان مؤشر كويت 15 عند أدنى مستوى له بتاريخ 29 ديسمبر 2015 عند مستوى 895,6 نقطة.

● بلغ اجمالي عدد الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية الرسمي بنهاية عام 2015 عدد 190 شركة مقارنة مع عدد 193 شركة بعام 2014، و196 شركة بعام 2013 و200 شركة بعام 2012 و214 شركة في عام 2011 و214 شركة في عام 2010.

### صندوق النقد العربي: توقعات بأداء إيجابي خلال عام 2016

# البورصات العربية تخسر 143 مليار دولار من قيمتها السوقية في 2015

قال صندوق النقد العربي في رصد لأداء أسواق المال العربية في العام الماضي ان عام 2015 عام تحد لأسواق المال العربية، فقد تواصل التراجع خلال العام في أداء هذه الأسواق، وهو التراجع الذي بدأ مساره منذ سبتمبر 2014 مع بدء الانخفاض في أسعار النفط العالمية. فقد خسرت الأسواق المالية العربية مجتمعة خلال عام 2015 نحو 143,6 مليار دولار من قيمتها السوقية، ما يمثل حوالي 12,0٪ من هذه القيمة، لتصل في نهاية ديسمبر 2015 الى 1059,5 مليار دولار، ما يعادل 38٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، مقابل 1203,1 مليار دولار ونحو 44,3٪ من الناتج مع نهاية العام السابق 2014. تجدر الإشارة إلى أن خسائر الأسواق المالية العربية، تكون قد ارتفعت منذ بدء الانخفاض في أسواق النفط العالمية، لتصل الى حوالي 320 مليار دولار، ما يعادل نحو 24٪ من القيمة السوقية الإجمالية لها.

كان تأثير الانخفاض في أسعار النفط العالمية، العامل الابرز في تراجع أداء أسواق المال العربية خلال عام 2015، خصوصا لدى الدول العربية المصدرة للنفط، حيث انعكس الانخفاض المتواصل في أسعار النفط في انكماش السيولة وعلى نظرة وثقة المستثمرين للآفاق المستقبلية لاقتصادات هذه الأسواق. إلا أنه لم يكن التراجع في أسعار النفط العامل الوحيد، فقد انعكس التباطؤ في تعافي الاقتصاد العالمي وتراجع توقعات أداء الاقتصادات الناشئة وتحديدا الاقتصاد الصيني، الى جانب تداعيات رفع أسعار الفائدة الأميركية ومخاوف العودة الى السياسات النقدية الاعتيادية، سلبا على أداء أسواق المال في الاقتصادات الناشئة والنامية، ومنها اقتصادات الدول العربية. كذلك لم تستفد الدول العربية المستوردة للنفط من الحيز المتاح من جراء انخفاض الأسعار العالمية، على الرغم من الجهود الكبيرة للسلطات لدى هذه الدول في ادخال إصلاحات اقتصادية،

اداء سيئ للبورصات الخليجية بسبب انخفاض اسعار النفط والتوترات الاقليمية

**ارتفاع تكلفة التمويل وامتصاص السيولة بسبب عجوزات الميزانية**

**31 مليار دولار حجم تمويل أسواق المال للشركات العربية**

**500 مليار دولار حجم التداول و60,3 مليار تعاملات الأجانب**

ذلك أن بعض هذه الدول تأثرت بالإضافة الى العوامل السابقة، بتطورات وأحداث داخلية، رفعت من مخاوف المستثمرين. كما رافق ذلك كله، انكماش نمو الأرباح الصافية لمعظم الشركات العربية، حسب البيانات المتوافرة عن الشهور التسعة الاولى. هذا وكان التراجع ملحوظا وملموسا لدى الشركات في قطاعات مثل الصناعات البتروكيماوية، وقطاع شركات العقار والانشاءات، وقطاع الاتصالات، والخدمات الفندقية، وهو ما انعكس على أسعار شركات هذه القطاعات خلال العام.

كذلك وفي السياق نفسه، ساهمت الارتفاعات في عجوز الموازنات العامة لدى أغلب الدول العربية خلال العام، ولجوء السلطات فيها إلى أسواق التمويل المحلية لتمويلها، وتحديدا من خلال إصدار سندات الخزانة، في امتصاص جزء من السيولة المتاحة وارتفاع تكلفة التمويل الممكن توفيره للاستثمار في أسواق المال.

بالمحصلة، تراجعت مؤشرات الأسعار للأسواق المالية العربية خلال عام 2015 بنسب متفاوتة، باستثناء بورصة فلسطين التي كانت الاستثناء الوحيد، حيث سجل مؤشرها تحسنا بلغ نحو 3,0٪ خلال العام. سجلت البورصة المصرية، أكبر نسبة للتراجع، حيث انخفض مؤشرها بنسبة 21,8٪ خلال العام، تلاها السوق المالية السعودية وسوق دبي المالي بنسبة تراجع لمؤشريهما بلغت 17,1 و16,5٪ على التوالي، فيما جاءت نسب التراجع في مؤشرات بورصة البحرين وسوق مسقط وبورصة قطر وسوق الكويت، قريبة من ذلك، حيث تراوحت نسب التراجع في مؤشرات الأسعار لهذه الأسواق بين 14,0٪ لدى سوق مسقط و16,0٪ لدى بورصة البحرين. في المقابل، كان أداء سوق ابوظبي للأوراق المالية، الافضل نسبيا بين أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث سجل مؤشر السوق انخفاض بلغت نسبته 5,6٪ خلال العام. فيما سجلت مؤشرات بقية الأسواق العربية انخفاضات خلال عام 2015، كانت دون 5,0٪، باستثناء بورصة الدار البيضاء، حيث سجل مؤشرها تراجعا بلغت نسبته 7,8٪ خلال العام. هذا وعكس المؤشر المركب لصندوق النقد العربي، الذي يقيس أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، هذه التطورات، حيث انخفض بنسبة 14,1٪ خلال عام 2015.

ساهمت هذه الانخفاضات السعرية، مع الاستقرار النسبي في مؤشرات الربحية، في انخفاض ملحوظ في مضاعفات الأسعار للأسواق العربية (P/E)، التي وصلت لمستويات جاذبة. فقد وصل مضاعف السعر للأسواق العربية مجتمعة الى نحو 11,3 مرة، حيث كان المضاعف دون 12 مرة لدى معظم الأسواق العربية، باستثناء بورصة الدار البيضاء وبورصة تونس وسوق الكويت بمعدلات تراوحت بين 13 و16 مرة مع نهاية عام 2015، فيما وصل مضاعف السعر لدى سوق دمشق للأوراق المالية الى 1,6 مرة، الأقل بين الأسواق العربية.

## شح في السيولة بكل الأسواق

إضافة الى تراجع مؤشرات الأسعار، عرفت الأسواق العربية خلال عام 2015، شح في السيولة، كما تعبر عنه مؤشرات التداول. فقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال العام حوالي 500,5 مليار دولار، بنسبة تراجع وصلت إلى حوالي 48,0٪ بالمقارنة مع القيمة المماثلة المسجلة خلال العام السابق 2014، البالغة نحو 835,3 مليار دولار. لينخفض بناء عليه، معدل دوران الأسهم العربية من نحو 69,4٪ عن عام 2014 إلى نحو 44,3٪ عن عام 2015، علما أن هذا المعدل كان قد تجاوز 100٪ في سنوات ما قبل الازمة المالية العالمية.

حافظ السوق السعودي على المرتبة الاولى بين الأسواق المالية العربية فيما يتعلق بمعدل الدوران خلال عام 2015، حيث وصل المعدل الى 87,1٪، متأثرا نسبيا بالسماح للمستثمر الاجنبي بالتداول المباشر في السوق. مع ذلك، كان معدل الدوران للسوق السعودي، أقل من المعدل المسجل للسوق نفسه في العام الماضي 2014، حين وصل الى 138,1٪ (الاعلى سنويا لهذه السوق منذ الازمة المالية العالمية). جاء سوق دبي المالي ثانيا، بمعدل دوران 24,7٪، في تراجع مقارنة مع السنوات السابقة، في حين كان المعدل أقل من 15٪ لدى معظم بقية الأسواق المالية العربية عن عام 2015، عاكسا بذلك انكماش السيولة المتاحة.

## تراجع الاستثمار الأجنبي

فيما يتعلق بالاستثمار الاجنبي في أسواق المال العربية، تأثرت استثمارات الأجانب إيجابيا في بداية ومنتصف العام مع ادراج أسواق الامارات وقطر في مؤشرات الأسواق الناشئة، والبدء بالسماح للمستثمرين الاجانب بالتداول في السوق السعودي، الا انها عادت لتشهد تراجعا خلال الشهور الأخيرة من العام. حيث وصلت مشتريات الأجانب في أسواق المال العربية خلال عام 2015 الى حوالي 60,6 مليار دولار، فيما بلغت مبيعاتهم حوالي 60,1 مليار دولار للعام نفسه. لتسجل بذلك استثمارات الأجانب صافي تدفق موجب عن عام 2015، بلغ 540 مليون دولار. يمثل تراجعا بالمقارنة مع الارقام التي سجلتها الاستثمارات الاجنبية في الأسواق العربية عن العام السابق 2014، حين وصلت مشتريات الأجانب الى نحو 108 مليار دولار ومبيعاتهم نحو 103,6 مليار دولار، بصافي تدفق موجب بلغ 4,4 مليارات دولار. بلغت حصة تعاملات الأجانب من إجمالي التداول في الأسواق العربية مجتمعة نحو 12,0٪ عن عام 2015، مقابل 12,7٪ عن عام 2014. تجدر الاشارة الى أن نسبة تعاملات الاجانب، تصل أعلاها بين الأسواق العربية لدى سوقي دبي وأبوظبي، تليهما بورصتا البحرين ومصر.

## هدوء في أسواق الإصدارات الأولية

عرفت أسواق الإصدارات الأولية من الأسهم (IPOs)، هدوءا خلال عام 2015. فقد بلغ عدد الإصدارات الجديدة، عشرة إصدارات بقيمة إجمالية بلغت 2,07 مليار دولار، بالمقارنة مع 26 إصدارا بقيمة إجمالية وصلت الى 10,4 مليارات دولار خلال العام السابق 2014. كما لم يقتصر التراجع في عدد وحجم الإصدارات، بل كذلك على صعيد نسب التغطية للإصدارات، التي وصلت بالمتوسط الى نحو 5,2 مرات عن عام 2015، مقابل معدل تغطية وصل بالمتوسط الى 13,8 مرة عن إصدارات العام السابق 2014، بما يعكس كما سبقت الاشارة، تراجع اقبال المستثمرين وشح السيولة. توزعت إصدارات عام 2015، بين أربعة إصدارات في البورصة المصرية وثلاثة في السوق السعودي، وإصدارا واحدا لدى كل من بورصة تونس وسوق مسقط وبورصة الدار البيضاء. واللافت خلال العام، هو خلو هذه الإصدارات من أي إصدار جديد لشركات القطاع المالي والمصرفي، حيث تركزت الإصدارات في قطاعات الصناعة، والنقل، والطاقة، والعقار، والصحة. كان أكبر هذه الإصدارات، إصدار الشركة السعودية للخدمات الارضية (752 مليون دولار)، وإصدار شركة اعمار مصر (299 مليون دولار)، وإصدار شركة التشخيص المتكاملة في مصر (290 مليون دولار).

## الأداء متماش مع الأسواق الناشئة

بالمقارنة مع الأسواق الاخرى، جاء أداء أسواق المال العربية متماشيا في هذا السياق، مع أداء معظم الأسواق المالية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، حيث انخفضت مؤشرات (MSCI) للأسواق الناشئة في كل من أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية وأسواق شرق وجنوب آسيا بنسب 31,8 و15,7 و10,9٪ على التوالي خلال العام. في المقابل، كان أداء الأسواق المالية في الاقتصادات المتقدمة أفضل بصورة ملحوظة، حيث سجلت معظم مؤشرات هذه الأسواق ارتفاعات متفاوتة خلال العام، اذ ارتفعت مؤشرات (DAX) الالماني و(CAC 40) الفرنسي و(NIKKEI 225) الياباني بنسب 10,0 و9,5 و9,1 على التوالي، فيما سجل مؤشر (S&P_500) الأميركي تحسنا طفيفا خلال العام بنحو 0,2٪.